

سؤال اذا كان الامام والمأموم في المسجد لكن الامام في سفله والمأموم  
 في سطحه او عكسه والمرفق في وسط المأموم بحيث لو اراد الذهاب  
 الى الامام بالسيرة المختارة لولا ظهره الى القبلة هل يصح الاقتداء  
 به وهل فيه خلاف وهل بعض عبارات من نحو في المختار في المحقق  
 في افضل يدل على عدم الصحة اجاب  
 السيد العلامة الولي الشهير عبد الله بن عمر بن اليك من كفى بالكلية  
 لظنهم اعلم ان اجتناب الساقية ذكره الاميرين لا بد لتفقيه من السجدة  
 فيها ان العبادات الواردة في مسئلة واحدة اذا كان ظاهرها  
 المتنافي والتكاليف في الحق منها من غير تعسف ووجه المصدر اليه يكون  
 المأموم من المستحق عليه المشارة فان اطلاق الامام او استاؤه لم يكن  
 وصرح بعضهم بخلافه فالمتعمد الاطلاق كما ذكر في كافي في الحديث  
 وليس ذلك من غير وجه بل لما كانت هذه المسئلة السؤل عنها حصلت  
 فيها الشك والتشكيك في بعض العبادات على غير المراد والخصوص  
 فيها بعض الاحكام لا يشاء الى هدم من الامور المتينين والخصوص  
 من الممنوعين والاشارة الى ان الامام في هذه المسئلة يقتضى  
 هذه الحالة وان كان المرفق في المأموم ولو اراد الذهاب الى الامام  
 لولا ظهره القبلة حواشي في بعض الاقضية في هذه الحالة وان كانت  
 المرفق في المأموم ولو اراد الذهاب الى الامام في ظهره القبلة قال  
 في الخصص مع المتن اذا جمعها مسجد وصعد حدان ورحمته ومشار له  
 التي باجانبه ارفق رحمه في الاقتداء اجاب وان بعدت المسئلة وحالت  
 الاقضية التي قبل المتنا فيه الا بوجه اليه او الى سطحه كما انها كلام  
 الشيخين خلافا لما يوجب كلام الانوار بخلافه في مسئلة السواكب  
 وعبارة النهاية كعبان الخفة الا انه ابدل بوجه كلام الانوار بوجه  
 فيهم بالمعنى التي استأذنت في اطلاقه فيسألون النبي كون المرفق  
 امام المأموم وولاه وبينه وسئله فلو صرح بعضهم بخلاف هذا الاطلاق

في مواضعه المراد ان يروج في الرحمن الشيخ العلامة سعد بن محمد بن عبد الله بن سنان  
 في حواشيه الاقضية اما كظم الثامن اجتماعها كان فان كان المسجد  
 الاضداد وان حالت الاضداد وبعدها في شرطها وان كان في شرطها  
 الاضداد ولو كان يعطان وازرار العلم بالاعلان وعدم تفديده علمه

الجواب  
 السيد العلامة الولي الشهير عبد الله بن عمر بن اليك من كفى بالكلية  
 لظنهم اعلم ان اجتناب الساقية ذكره الاميرين لا بد لتفقيه من السجدة  
 فيها ان العبادات الواردة في مسئلة واحدة اذا كان ظاهرها  
 المتنافي والتكاليف في الحق منها من غير تعسف ووجه المصدر اليه يكون  
 المأموم من المستحق عليه المشارة فان اطلاق الامام او استاؤه لم يكن  
 وصرح بعضهم بخلافه فالمتعمد الاطلاق كما ذكر في كافي في الحديث  
 وليس ذلك من غير وجه بل لما كانت هذه المسئلة السؤل عنها حصلت  
 فيها الشك والتشكيك في بعض العبادات على غير المراد والخصوص  
 فيها بعض الاحكام لا يشاء الى هدم من الامور المتينين والخصوص  
 من الممنوعين والاشارة الى ان الامام في هذه المسئلة يقتضى  
 هذه الحالة وان كان المرفق في المأموم ولو اراد الذهاب الى الامام  
 لولا ظهره القبلة حواشي في بعض الاقضية في هذه الحالة وان كانت  
 المرفق في المأموم ولو اراد الذهاب الى الامام في ظهره القبلة قال  
 في الخصص مع المتن اذا جمعها مسجد وصعد حدان ورحمته ومشار له  
 التي باجانبه ارفق رحمه في الاقتداء اجاب وان بعدت المسئلة وحالت  
 الاقضية التي قبل المتنا فيه الا بوجه اليه او الى سطحه كما انها كلام  
 الشيخين خلافا لما يوجب كلام الانوار بخلافه في مسئلة السواكب  
 وعبارة النهاية كعبان الخفة الا انه ابدل بوجه كلام الانوار بوجه  
 فيهم بالمعنى التي استأذنت في اطلاقه فيسألون النبي كون المرفق  
 امام المأموم وولاه وبينه وسئله فلو صرح بعضهم بخلاف هذا الاطلاق